كيف نتعامل مع القرآن

مدارسة مع محمد الغزالي أجراها معه عمر عبيد حسنة

الناشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي هيرندن، فيرجينيا، الطبعة الأولى، 1991م، 317 صفحة.

مراجعة: **زياد خليل محمد الدغامين***

في هذا الكتاب –المدارسة– المعنون بصيغة السؤال (كيف نتعامل مع القران ؟)يكشف عن أسباب القصور ومواطن الخلل في فهم القرآن وتفسيره، مسلطاً الضوء على وسائل هذا الفهم وأهدافه، وقد حاول تحديد الضوابط والأسس القويمة في كيفية تلقي القرآن كي تحقق الأمة من خلاله النهضة والشهود الحضاري كما تحقق لها ذلك في سالف تاريخها.

يمكن تصنيف القضايا التي تناولها المتدارسان في هذا الكتاب إلى محاور ثلاثة هي:

أولاً: أسباب الأزمة ومظاهرها: حيث عرض الكتاب لأسباب تخلف الأمة عن الارتقاء إلى مستوى الخطاب القرآني والشهود الحضاري، وأشار إلى أن الأزمة أزمة عقيلة فكرية بالأساس، مبينا العوامل المسببة لها. وأهمها: الحكم اللاشوري والاستبداد السياسي، وانفصال العلم عن الحكم مما أنتج تخلفا في مجالات حياة الأمة كافة، وكذلك تعطيل قانون السببية، والاعتماد على المرويات الضعيفة أو المدخولة وإعطاؤها الأولوية بحيث

* أستاذ مساعد في قسم معارف الوحي والتراث الإسلامي، الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا، دكتوراه في التفسير من الجامعة الوطنية الماليزية، 1991م.

أصبحت حاكمة على القرآن الكريم، وعدم الوعي بالخطاب القرآني من حيث الشمولية والعالمية، والغفلة عن الفقه الحضاري، وفساد مناهج تعلم القران وتدريسه، وتقديس الأبنية الفكرية القديمة، وترجمة فكر اليونان ومنطقهم.

ثانيا: مناهج التعامل مع القران الكريم فهما وتفسيرا، حيث عرض الكتاب للمناهج القديمة والحديثة، وبين أسباب عجزها عن التعامل مع القرآن دون إغفال للجوانب المحمودة فيها. ويكمن قصور هذه المناهج، في رأي الشيخ الغزالي ومحاوره الأستاذ عمر عبيد حسنة، في العجز عن اكتشاف الأدوات الموصلة إلى الفهم الصحيح، والعجز عن إدارك محاور القرآن والمعاني الجامعة فيه، وإغفال فهم السنن الإلهية في الأنفس والآفاق، والتكلف في فهم القرآن، وتطبيق مبدأ النسخ في كل قضية تُشكل على فهم المفسر، وإشاعة الإسرائيليات والمرويات التي لا أصل لها، وإعطاء مساحة واسعة لخبر الآحاد في تشكيل العقل المسلم في الاعتقاد، والولوع بالجزئيات في فهم القرآن الكريم. وعرض الكتاب لقضية حساسة هي: فكرة الإعجاز العلمي للقرآن، فعرض أخطار الاتجاه الذي يحاول اللحاق بركب الحضارة الغربية الحديثة عن طريق تحكيم نظرياتها العلمية المتجددة في فهم النص القرآني والحكم عليه من خلال مقولاتها.

ثالثاً: المنهج البديل المطلوب في التعامل مع القرآن الكريم حيث بيّن المتدراسان كيف أن الأمة المسلمة توفر لها من الخصائص والإمكانات ما يمكنها من تحقيق الشهود الحضاري، ذلك أنها أمة تمرض ولا تموت، وقابلية النهوض عندها موجودة ولكن حينما تعود إلى القرآن الذي أزال عنها وصف الأمية، ووضعها في المناخ الكوني، وهو منهج ضروري لإصلاح طرق وأساليب تدريس القرآن وتعليمه في كل المؤسسات التعليمية، والتركيز على الفهم مع الحفظ منذ المراحل الأولى.

وقد حاول الكتاب بيان معالم هذا المنهج، محدداً أهم الأسس والضوابط لتطبيقه. وهو منهج قوامه الوعي بمقاصد القرآن الكريم ورسالته الحضارية العالمية، ورؤيته الكلية الشمولية للكون المادي والمعنوي، والحياة والإنسان الذي يعد محور الرسالة القرآنية، فالقرآن كتاب الفطرة والعقل، وهو الكتاب الذي لا يخلق على كثرة الرد ولا تنقضي عجائبه، فلا ينبغي أن نتوقف فيه عند حدود الأفهام السابقة، وهو منهج ينبني كذلك على أساس أن القرآن كتاب دعوة لهداية البشرية وقيادتها.

ومن ثم فالمطلوب هو الإدارك العميق لطبيعة القرآن، المعجز الخالد، وخصائصه وطبيعة خطابه وآفاقه وحدوده، والوقوف على فكره الشمولي...

وأهم هذه المعالم:

1. ضرورة النظر في كيفية تلقي الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة لهدي القرآن وتتبع التغيير الذي أحدثه في نفوسهم، وتجليات ذلك عمليا في سلوكهم.

2. ضرورة التأمل والتدبر في القرآن الكريم، لأن منابع الإيمان في الإسلام هي التدبر، وهو العاصم من السقوط الحضاري، وأن يُقرأ القرآن قراءة علمية عملية؛ فإن لله سبحانه وتعالى كتابين، كتاباً منظوراً هو الكون، وكتاباً مسطوراً هو القرآن. ويجب أن يقرأ كتابه المسطور في ضوء كتابه المنظور والعكس صحيح. فالقرآن والكون كتابان متلازمان متكاملان في تشكيل الوعي الإنساني، ويتفرع عن هذا ضرورة الوقوف على السنن الإلهية في الأنفس والآفاق، ومعرفة مدى اهتمام القرآن بالسنن الاجتماعية التي تتكامل مع السنن الطبيعية التي تقوم بالكشف عنها العلوم الطبيعية والفيزيائية. كل ذلك لا بد أن يتم في جو من الحرية الكاملة.

3. القرآن الكريم والسنة النبوية مصدرا العلوم الإنسانية والاجتماعية، فهما يقدمان الإطار المرجعي والرؤية الكلية والمبادئ التأسيسية لهذه العلوم، ولذلك لا بد من الانطلاق من نصوصهما، ولا بد من رحلة مع التراث الإسلامي لمعرفة إسهامه في إنتاج تلك العلوم ودراستها. ولا بد كذلك من النظر في ما أنتجته الحضارات الأخرى، فالتبادل والانفتاح الحضاري ضرورة ملحة والحكمة ضالة المؤمن.

4. للّغة العربية مكانة عالية في إدارك شمولية القرآن، على أساس أن النَّظْمَ العربي مكوّن مهم في بناء النص القرآني، فلا تكفي الترجمة وحدها لإدارك معانيه والوقوف على حقائقه. أما عالمية القرآن فتكمن في نقل معانيه والمقاصد والقيم التي اشتمل عليها.

أما منهج التفسير فضوابطه تتلخص في: معرفة معهود العرب في الخطاب، وضوابط اللغة، وما صح من المأثور، ومعرفة أسباب النزول، وعدم تجاوز قواعد المنطق واللغة، أو الخروج عن مقاصد الشريعة، ثم الاستفادة من الكسب العلمي الحديث وما وصل إليه من اكتشافات وطوره من مناهج في فهم الظواهر الكونية والاجتماعية وإدراك تكوين الشخصية الإنسانية وأبعادها.

أما طريقة التفسير فهي الطريقة التي تقوم على تحقيق الرؤية القرآنية الشاملة، وذلك من خلال التصنيف الموضوعي لآيات القرآن ودراستها؛ أي التفسير الموضوعي للقرآن الكريم من خلال القرآن كله، أو من خلال السورة من سوره. إلا أن الكتاب لم يبيّن طريقة البحث في التفسير الموضوعي ولم يحدد خطوات أو منهج البحث فيه، ظناً بأنها قضية مدركة وواضحة، وليس الواقع كذلك.

وأشار الكتاب إلى أن تحقيق هذا المنهج لا يتم إلا بالاجتهاد، وإزالة القداسة عن أقوال البشر.

فموضوع الكتاب إذن هو ذو شأن جليل، لكونه يتصل بمنهجية فهم القرآن والتعامل معه بوصفه أساس بقاء الأمة ووجودها ونهضتها، وهو من ثم موضوع جدير بأن يتضافر عليه الدرس، ويكون محور بحث متصل.

هدف الكتاب: يمكن القول إن الهدف المعلن للكتاب ليس أكثر من إثارة المشلكة الآتية: لماذا لم يرتق المسلمون منذ أمد بعيد بهذا القرآن ويحققوا النهضة والشهود الحضاري مع توافر كل الشروط والعوامل المساعدة على ذلك. وقد سعى المتباحثان إلى توجيه الأنظار إلى تلك الشروط والعوامل وتصحيح بعض المفاهيم الخاطئة التي شكلت عوائق في فهم القرآن.

ويمكن القول بصورة عامة إن الكتاب طرح القضية وأثار ما يتعلق بها من مشكلات من دون أن يفصل القول في حلها، فليس هدفه تفصيل المنهج في التعامل مع القرآن الكريم وتفسيره، ولعل العنوان الكبير الذي يحمله قد أعطاه أهمية تجاوزت هدفه إلى حد بعيد؛ وعليه سيكون تقييمنا لهذا الكتاب على حسب ما حدد له من هدف.

أسلوب الكتاب وطريقة عرضه: من أهم أسباب نجاح هذا الكتاب في توصيل فكرته وقضيته إلى جمهور المثقفين، أسلوبه السهل الجذاب القائم على وضوح العبارة، وسهولة التعبير، وجودة التركيب، والحيوية التي

تشد القارئ إلى موضوعه وقضاياه بلا ملل أو فتور، فاجتمع له أمران: موضوع خطير وأسلوب يسير، بعيدا عن أسلوب التعقيد في الكتابة والبحث عن غريب الألفاظ للتعبير عن أوضح الأفكار.

أما طريقة عرض قضايا الكتاب وأفكاره فكانت على صورة مدارسة، حيث أسهم كل واحد من المتدارسَين في موضوع الكتاب وطرح قضاياه، ولم تكن مجرد سؤال وجواب. وهذه الطريقة في العرض قد حفظت للكتاب خط الرجعة فنجته من إصدار الأحكام القاطعة دون معالجة علمية عميقة وضافية. فقد تطرق المتدارسان إلى مسائل وقضايا كثيرة مهمة تُرك بعضها معلقا في بعض الأحيان، ولم يعط حقه من الدرس والتمحيص. ويلاحظ على الكتاب كثرة الاستطرادات، ويؤخذ عليه إيراد العديد من الأمثلة التي لا يخلو بعضها من الضعف وعدم الدقة.

وهناك الكثير من التساؤلات التي أثارها المتباحثان ما تزال في حاجة إلى البحث الضافي بحيث يتوصل فيها إلى إجابات شافية مقنعة. هذا فضلا عن نزعة التعميم ونحت بعض العناوين التي لا تتطابق مع ما أورده المتحاوران بشأنها من آراء وأفكار. وفي بعض الأحيان يطرح الأستاذ حسنة السؤال في بعض القضايا فيكتفي الشيخ الغزالي بمجرد تأييده، أو يحوم حول الإجابة حوما، فيضطر الأستاذ حسنة إلى إعادة السؤال بصيغة أو صيغ أخرى أو تقديم الجواب بنفسه. ولعلَّ ذلك ما فوت على الكتاب فرصة بلورة ما فيه من أفكار بصورة منهجية متسقة.

على أن الكتاب لم تألفه —بأي حال— المؤسسات والمعاهد العلمية في العالم الإسلامي، فهو سحابة في سمائها لا تثمر ولا تأتي بالغيث إلا بتراكم السحب وتكاثفها. يكفيه أنه طرح قضية التعامل مع القرآن بصورة من شأنها أن تثير الفكر وتستحث الأذهان لمزيد نظر وبحث فيها.

أهم القضايا التي أثارها الكتاب ومناقشتها

اشتمل الكتاب، كما قدمت، على الكثير من القضايا المهمة والحساسة التي تحتاج إلى دراسات منهجية لا مجرد حوار أو مدارسه فحسب. وأهم هذه القضايا هي:

أ. قضية الحكم والدولة وآثارها على تخلف الأمة: أعطى الشيخ محمد الغزالي أهمية كبيرة لهذه القضية من حيث أكدّ أنها سبب في التخلف في ميادين كثيرة على نحو يشعر بأنها تحكمت في مسارات تفكير علماء الأمة وأفرادها، وقيدت عقولهم، وقد نتج عن هذا توسع كبير في فقه الأفراد على حساب الفقه المؤسسي الاجتماعي، وتمدد هذا الفقه تمددا غير طبيعي، ونتج عنه إهمال للعلوم الكونية، حيث إن علماء مثل جابر بن حيان والحسن بن الهيثم والخوارزمي – عاشوا على هامش المجتمع، فابتدأت العلوم الكونية وانتهت بهم. ورافق ذلك تخلف في العلوم الكونية والاجتماعية والإنسانية. ذلك فضلا عن طبيعة العرب الكلامية وانشغالهم بالمرويات الكثيرة. وهذه القضية ذات أهمية كبيرة. فهي تحتاج إلى استقراء للتاريخ، وتحديد لمراحله الإيجابية والسلبية، إذ ليس يعقل أن نفسر كل تاريخنا بتسليط أنظمة على عقول العلماء منذ انتهاء الخلافة الراشدة وتحول الحكم إلى ملك عضوض إلى سقوط الخلافة الملكية. فهناك مراحل في تاريخ الأمة كان الحكم فيها سنداً قوياً للعلم والعلماء، فتوفر لهم نوع من الحرية ما أدى إلى ازدهار الحضارة الإسلامية.

وفي رأيي، لم يكن تسلط بعض الحكام على بعض العلماء مثل ابن تيمية وغيره إلا نتيجة خلافات ومشاحنات مع علماء عصرهم، كان بالإمكان تجاوزها. فلم تكن دوافع التسلط في الغالب سياسية. ولئن كان ابن تيمية مثلا على حق فيما ذهب إليه من اجتهاد ونظر شمولي إلى مقاصد الشرع وغاياته إلا أنه هو نفسه لم يؤصل في ذلك منهجية اجتهادية واضحة. وقد كان النزاع بينه وبين علماء عصره في الغالب يدور على فتاوى أو قضايا جزئية، هذا فضلا عن حملته العنيفة على الصوفية، وخوضه إلى حد مفرط في الحديث عن التنزيه والصفات، حتى أنه، كما قال الشيخ الغزالي، كاد يقع في التشبيه، ومع ذلك فالتوجيه نحو دراسة ابن تيمية ومعرفة الأسباب التي جعلت منه نموذجا رياديا عمل علمي له أثر في واقع الأمة.

أقول: ومع ذلك لا بد من دراسة علمية لمراحل التاريخ الإسلامي، والحكم على كل مرحلة منفصلة عن الأخرى. وهذا خير من الأحكام العمومية والتبسيط.

ومما يتصل بهذه القضية أنه مع وصفنا لمؤسسة الحكم، في القديم والحديث، بأنها السبب الرئيسي المسؤول عن تخلف الأمة وعودها القهقري وجعلها في ذيل القافلة ومؤخرة المركب، إلا أننا نخطئ كثيرا ونناقض أنفسنا بصورة صارخة حين نطالبها بإصلاح مناهج تدريس القرآن وتعلميه (ص63). والحل، في رأيي لا بد أن

يقوم على ثلاثة محاور: إصلاح المؤسسات التعليمية التقليدية، ومد الجسور مع المؤسسات التعليمية العلمانية، وإنشاء مؤسسات تعليمية جديدة تقوم على منهجية شمولية أصلية. ومما يتصل بهذا وفي معرض الحديث عن موقع الفرد ومكانته من الخطاب القرآني، وأنه لا ينبغي له أن يقوم بدور الدولة في إنفاذ الأحكام وتطبيقها، يرى الشيخ الغزالي أنه عندما تغيب الدولة فمن الممكن أن يتواصى الناس بتكوين هيئة أو جهاز مؤقت ينوب عن الدولة في النهوض بالوظائف العامة للإسلام. ولست أدري إن كان مثل هذا الرأي ينهض على قدر معقول من الواقعية، والأمر –على أي حال– يتطلب مزيدا من النظر والبحث.

إن قضية الحكم كانت ولا زالت تحظى باهتمام كبير من مفكري الأمة ومصلحيها، والدراسة المنهجية لمدى مسؤولية هذه القضية عن تخلف الأمة في مختلف نواحي المعرفة والحياة لهو شرط مهم من شروط النهضة الحضارية.

ب. قضية التراث والحكم عليه والقدح فيه بقسوة وتحميله العبء الأكبر في تخلفنا وقصورنا عن إدراك الرؤية القرآنية الشمولية تارة، والإطراء عليه تارة أخرى. فقد عد المتدارسان التراث معوقا لفهم الكتاب والسنة من جانب، وحثا على توظيفه في خدمة وبلورة العلوم الإنسانية والاجتماعية من جانب آخر (ص207–214–271) وهذا الموقف يشبه الموقف السابق من حيث أنه أصدر أحكاما عامة، دون أن يبين كيف يمكن أن نستفيد من التراث، وما الضوابط والأسس التي تساعد على ذلك. ولكن يبقى للكتاب فضل إثارة القضية، فلن نكلفه أكثر من ذلك، ولن نقول إنه لم يوفق في حلها، لأن ذلك من أهدافه. فالمطلوب تقسيم هذا التراث الهائل إلى دوائر، ودراسة كل دائرة على حدة، حتى لا نصدر الأحكام جزافا. فلا يمكن أن نكتفي بالقول إن عددا من المفسرين كانوا بلاء على الأمة الإسلامية (ص43)، والتمثيل لذلك مثلا بإشاعة قصة زينب ثم ذكر أن قضية الغرانيق أشاعها مفسر هو ابن حجر. فمثل هذا الكلام فيه مبالغة وعدم دقة حتى في المثال هذا؛ فإن ابن حجر ليس مفسرا، ثم إن ابن حجر لم يشع قضية الغرانيق بل حكم عليها من حيث السند؛ أما من حيث المعنى فقد أوجب أن يصرف ما جاء فيها عن ظاهره، فهو باحث

موضوعي قد لا نرتضي طريقة معالجته للقضية لكنه على كل حال ليس قصاصا يحمل وزر إشاعة هذه القضية (انظر: فتح الباري 8/ 439).

ج. المنهج النبوي في القراءة والتفسير: عرض الكتاب بصورة غير مركزة للمنهج النبوي في فهم القرآن وتفسيره، وذلك في سياق التعليق على قضايا أخرى كإساءة المسلمين فهم القرآن، في حين أن المنهج النبوي في مثل هذا الموضع يجب أن يوفى حقه، ولا يكتفي بالعموميات أو بالوصف كأن نقول: "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جسد القرآن في الواقع العملي وكان خلقه القرآن"... وإن أي باحث يتجاوز دراسة منهج الرسول صلى الله عليه وسلم في فهم القرآن والإحاطة بأسلوبه في تنزيل أحكامه وتوجيهاته على الواقع فقد أقام بحثه على شفا جرف هار، لأن المنهج النبوي قد تضمن الأسس القويمة في فهم القرآن وتفسيره.

فما أحوجنا اليوم على التأسي بالرسول صلى الله عليه وسلم في كيفية الفهم والإتباع والتلقي عن الله سبحانه، وكذلك الاسترشاد بفهم الصحابة رضوان الله عليهم. ولذلك كان لهذا الكتاب أن يعرض للمنهج النبوي بهذه الصورة المقتضية.

د. قضية التدرج: عرض الكتاب لقضية التدرج في العودة إلى الأحكام القرآنية، واستصحابه لمواجهة أحوال مشابهة، واستخدام الأحكام المرحلية، ناظراً إلى التدرج على أنه سنة قرآنية. وعلى الرغم من أن الشيخ الغزالي أبدى تردده في الحكم برأي محدد في هذا الموضوع إلا إنه لم ينكر على الأستاذ حسنة جرأته في هذا الموضوع حيث حاول أن يقتلع عن الشيخ الغزالي جوابا على جواز استخدام المنهج في الدعوة (ص115) فقال: "كيف يمكن أن نخاطب بالإسلام مجتمعات غير إسلامية أصلا، وهل يمكن لمجتمع أو فرد عاش بعيدا عن الإسلام فترة طويلة أن يعود إلى الإسلام فجأة؟ وكأسلوب في الدعوة لا بد من شيء من الفقه لانتقاء الحكم الذي يناسب الحالة والأصل في النهاية إلى الأحكام النهائية التي قررها الإسلام؟"، ويستدل الأستاذ حسنة بحديث معاذ بن جبل؛ وتأتي إجابة الشيخ الغزالي بأنه لا بد من فرض غرامات وشيء من الإهانة على شارب الخمر مثلا بدون تغيير الحكم الشرعي، تدرجا في تطبيق الأحكام. يقول الشيخ الغزالي:" أنا يمكن أن أمشي في العقوبات هنا بالطريقة التي مشى بها الأولون: أخوّف أولاً، وأشدد أخيراً" (ص119).

إن هذه القضية أكبر من أن تتناول بهذا التبسيط أو أن تصدر فيها أحكام بهذه السهولة. لماذا؟ لأن هذا سيفتح بابا واسعا لفقه جديد اسمه الفقه الانتقائي وهو أمر قد يدفع صاحبه إلى أن يأخذ بالآراء الشاذة لكونها تستجيب لوضع معين لفئة معينة في مكان ما، وسيضطر أن يبحث في التراث الفقهي- الذي وصف بال جمود- عما يعينه في ذلك، لأنه لا ضابط لهذا الباب. وحتى لو طالبنا بتأجيل تطبيق الأحكام النهائية فإلى متى؟ وهل يملك الدعاة والفقهاء مخاطبة الناس وإيقافهم عند حدودها بعد ذلك، الأمر الذي لا يتم إلا تحت مظلة المؤسسة الإسلامية السياسية أو الحكومية الغائبة. وقول الغزالي (أنا ممكن أن أمشي هنا في العقوبات...) بوصفه ماذا؟ أَبِوصفه خليفة للمسلمين وإماما لهم؟ أو بوصفه قاضيا؟ أم بوصفه فقيها مفتيا ؟ أم بوصفه داعية إلى الله تعالى؟ فالقضية لها مراتب ومستويات لا بد أن تضبط وتحدد.

وفي رأيي ينبغي أن نفرق بين ما هو معلوم من الدين بالضرورة وما سوى ذلك من مسائل الفروع... وأن نفرق كذلك في فهمنا لهذا الأمر بين الأهداف التعليمية والتربوية من ناحية ومجاراتنا أو مراعاتنا لأحوال الناس البعيدة عن مقتضيات الدين من ناحية أخرى، ونحن ندعوهم للإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة، وأن نحدد المجالات التي يمكن قبول التدرج فيها وتطبيقه.

ثم هل حدث في تاريخ الدعوة الإسلامية أن قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم إسلام أحد بصورة تدريجية؟ وماذا عن الرجل الذي أقرَّ بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالإسلام كله إلا إنه استبقى الزنا، فهب بعض الصحابة إلى تأديبه، ولكن رسول الله زجرهم، وخاطب ذلك المدعو قائلا: أترضاه لأمك فغضب الرجل، وسأله أترضاه لأختك... لعمتك... فكذلك الناس لا يرضونه، فقام الرجل ونفسه راضية.

تم تسمية هذا الأمر سنة قرآنية يجب إدراكها والعمل بموجبها أمر يتطلب إعادة نظر كذلك.

هـ. قضية الإعجاز العلمي في القرآن: ووجه الإثارة فيها الطرح السلبي لها من قبل الأستاذ حسنة، حيث عدها لوناً من التعويض عن العجز في الامتداد بالرؤية القرآنية والتعامل مع العصر، على أساس أنها تحمل كثيرا من المخاطر والمجازفات؛ فهو يرفض بشدة تسميته إعجازا، مقترحا أن يسمى التفسير العلمي أو دلائل النبوة.

وفي القضية متسع من القول لكن لم اقتصر الأستاذ حسنة على رأي المفرطين فيه، مع أن هناك من رفضه

قديما وحديثا، وهناك معتدلون عدوه مما لا يستأنس به في تفسير القرآن الكريم دون أن يقال: تفسير الآية هو هذا، فيأخذ مفهوم الآية أبعادا أخرى. لكن هناك قضية في كلام الأستاذ حسنة تحتاج إلى الوقوف عندها، وهي أن القرآن عطاء متجدد، وهو والعلم ليسا فرسي رهان يكتب النصر للفائز السابق، فلا بد للمسألة أن تخرج من هذا الإطار الحصري. ولا أحسب أن هذا الأمر يغيب عن الأستاذ على الرغم من قوله: إن الخلود يعني عجز البشرية عن الوصول إلى ما وصل إليه القرآن، لكن العلم الآن وصل إلى ما وصل إليه، وأصبح ما أثبته القرآن غير معجز، إذ استطاع العلم كشف آفاق تجاوزت ما ورد من إشارات علمية في القرآن (ص171).

وعلى الرغم من أن رد الغزالي عليه مقنع إلا أنه لا يكاد يعدل عن رأيه في رفض تسمية الإعجاز وثم بقيت المشكلة معلقة.

ومما يتصل بهذه القضية رد الغزالي أسباب تحول المسلمين عن المنبهات العلمية في القرآن إلى طبيعة العرب الكلامية وغلبة الروايات عليهم وفساد نظم الحكم عندهم. وهي أسباب تحتاج إلى تمحيص وخاصة فيما يتصل بطبيعة العرب، إذا يبدو أن الشيخ متأثر برأي ابن خلدون وحكمه في هذا الصدد. وهذا يقتضي أن العرب ظلوا على طبيعتهم الجاهلية قبل الإسلام بحيث يعتقدون أن الرياسة والعظمة كلها في السيف والقلم، فما الذي أحدثه الإسلام فيهم إذن؟ والأمر كذلك فيما يتعلق بالروايات التي لا نعرف مدى تأثيرها على وجه الدقة، وكذلك الشأن بالنسبة لمؤسسات الحكم.

و. قضية الجبر وفلسفتها وآثارها السيئة على الفكر الإسلامي، بوصفها قد دفعت المسلم للقعود عن واجبه الحضاري. وأحسب أن هناك مبالغة في تقدير أثر هذه الفلسفة على الفكر الإسلامي والحياة الإسلامية. فهل استمر أثرها آماداً متطاولة على الرغم من شيوع الفلسفات المادية قديماً وحديثاً التي تحتم الأخذ بالأسباب؟

ومن المبالغة كذلك ذهابه إلى أن مجون أبي نواس وجدت متسعا في الثقافة الإسلامية أكثر مما وجدته الأعمال العلمية لجابر بن حيان والحسن بن الهيثم والخوارزمي على سبيل المثال (ص104).

ز. خبر الآحاد ومدى حجيته في إثبات العقيدة: وفي الأمر متسع من القول كذلك. لكن المثير هنا أن الشيخ الغزالي يذهب إلى أن الاعتقاد بعذاب القبر ثبت بخبر الآحاد (ص139)، ولا أدري إن كان الشيخ الغزالي يعد التواتر المعنوي حجة في إثبات العقيدة أم لا؟ فإن الإمام البيهقي قد كتب كتابا سماه إثبات عذاب القبر ذكر فيه أن مجموع الصحابة الذين رووا أحاديث عذاب القبر قد بلغ ثمانية وثلاثين صحابيا. وهذا الجمع قد أوصل القضية إلى مراتب التواتر المعنوي، وهو حجة في إثبات العقيدة.

ح. أمية الرسول صلى الله عليه وسلم وأمية الأمة. لا أنكر على الشيخ الغزالي قوله أن الأمي تعني ايقال:لذي خرج بعيدا عن الدائرة التي كان يصطفى منها الأنبياء وهي دائرة بني إسرائيل، وإن كان هناك أنبياء عرب. ثم إن العلم صفة القرآن وصفة المشتغلين به فكيف يقال: إن الأمة أمية مع القرآن؟ ولكن أنكر عليه منهجه في الاستدلال لهذه القضية.

ط. الانفتاح والتبادل الحضاري: تعرض الكتاب لهذه القضية المهمة والخطيرة وأثرها بجدية واهتمام بالغين، وحقيقتها الانتفاع بما عند الآخرين فهو انتفاع وانفتاح لا تبادل حضاري كما وصف الأستاذ حسنة الذي طالب الشيخ الغزالي بإشارات قرآنية تؤيد الانفتاح. وكانت إجابة الشيخ الغزالي: "إننا يجب أن ننفتح على الحاضر، وإننا مقصرون في هذا الانفتاح"، مشيرا إلى أن غير المسلمين قد سبقونا في أمرين: اكتشاف قوانين الكون، والتطور في العلوم الإنسانية والاجتماعية. وقد أجاد الشيخ الغزالي في الإجابة فجعل ذلك ضمن الوسائل فقط، شريطة أن لا يتعارض مع ما عندنا من ثوابت. وأقول هنا: إننا يجب أن نكون حذرين من المبالغة في الاعتماد على مبدأ الحكمة ضالة المؤمن، لأنه إن لم يضبط الأخذ به على مستوى الفرد والمجتمع والدولة فلربما أسلمنا إلى الركون والقعود والخمول انتظاراً للحكمة التي سينتجها غيرنا. بل أستطيع أن أؤكد أن تطبيق هذا المبدأ لن يؤتي أكله إلا في ظل علاقات التكافؤ والتعادل الحضاري، لا في ظل علاقات التابع بالمتبوع أو المغلوب بالغالب أو المهزوم بالمنتصر.

فإذا لم تضبط القضية وتؤصل كيفية الانفتاح الحضاري من نواحيها كافة فإنها قد تؤدي بنا إلى الوقوع فيما نهى عنه الرسول صلى الله عليه وسلم إذ قال: "لتتبعن سنن من كان قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه"، فينبغي إذن أن نكون منهجيين في طرح القضايا وعلاجها.

ولئن كانت دراسة ثقافة الغرب وتاريخ شعوبه، ومعرفة حضارتها وعلومها وظروف نشأة هذه العلوم من ضرورات الانفتاح الحضاري، إلا أنه قبل ذلك وتأسيساً لهذا الانفتاح على قاعدة متينة، يجب أن نقف على الأسباب الحقيقية لعدم تطور العلوم عندنا، والتعرف على أسباب الخلل الداخلية والخارجية في مسيرتنا الحضارية. وبعبارة أخرى، يجب أن نعرف أنفسنا قبل أن نعرف غيرنا، فيجب أن نعرف ماضينا وحاضرنا، لتتكامل عملية البناء والنهوض الحضاري من جميع جوانبها.

وبعد، فإذا ما درست كل قضية من القضايا التي أثارها الكتاب دراسة منهجية مستقلة، فإن ذلك من شأنه أن يمكننا من التعرف على حقيقة الأسباب التي أدت بالأمة إلى إساءة فهم القرآن الكريم والتعامل معه، وأسباب تراجعها عن ركب الأمم ونهضتها الحضارية على الرغم مما رسمه لها النهج الرباني من وظيفة ورسالة في العالم.